ابن مالك
بين الوصفية والمعيارية

سناء رفيق السواس*

نقطة انطلاق:

يعيشُ المرءُ وسط بيئةٍ تَحتضِنُهُ فيتشَرَّبُ بِعاداتِها وتقاليدِها، ويتواصَلُ مَع أفرادِها بلغَةٍ تعارَفوا عليها. فإذا ما فُقِدَت أَحَسَّ بِغُربَةٍ وتعسّر العيش بِتعَذُّرِ التواصُلِ، إذ اللغة وَسيلة التواصُلِ. فقَد أَكَّدَ ابنُ جِنّي على الخاصّيَّةِ اللغويَّةِ، وكَشَفَ عن وظيفَتِها في التعبيرِ عن الأفكارِ فقال: "حدُّ اللغةِ أصواتٌ يُعبِّرُ بها كُلُّ قومٍ عن أغراضِهم"[1]، ومِثلهُ قالَ ابنُ خَلدونَ: "هي عِبارَةُ المتكلّمِ عَن مَقصودِهِ"[2]. أما "كارول" فَقد رأى أنَّها "التي يُمكِنُ أَن تستخدَمَ في التعامُلِ بينَ الأفرادِ عندَ مجموعةٍ من البشرِ"[3].

التقى عُلماءُ العَرَبِ مَع عُلَماءِ الغَربِ على الوَظيفَةِ الاجتماعيةِ للغَةِ، وعلى تنَوُّعِها بِتَنوُّعِ المجتمعاتِ البشريّةِ التي تعارَفَت ضِمنَ البيئةِ الواحِدَةِ على استخداماتٍ معيّنةٍ. وقولُ هذا الأخيرِ يَطرَحُ أمامَنا السؤالَ التالي: ما عِلاقَة العُرفِ باللغَةِ؟ ويُشكِّلُ نقطة انطلاقِنا في مَبحَثٍ من مباحِثِ اللغةِ ألا وهو اللغة بينَ الوَصفيةِ والمِعياريةِ. نَطرُقهُ مِن بابِ الحالِ والتمييزِ في "ألفِيةِ ابنِ مالكٍ".

تَجمَعُ اللغةُ بينَ أفرادِ المجتمَعِ الواحِدِ، فِبها يُعبِّرُ الحبيبُ عَن حبِّهِ، والأُمُ عَن حنانِها، والمُعَلِّمُ عَن شَرحِهِ، والتِلميذُ عَن حَفظِهِ، والمواطِنُ عَن ولائِهِ...

لكِن، كلّ مِنهُم، لا بُدّ لَهُ مِن التَمَكُّنِ مِنها لاتّخاذِها وسيلة سَلبًا كانَ استخدامُهُ لها أم إيجابًا، ممّا يَقتَضي تَمَتُّعُهُ بِكِفايةٍ لُغويةٍ. والكِفايَةُ اللغويةُ على حَدِّ تعبيرِ "تشومسكي" هي المعرِفَةُ الضِمنيَةُ لِمتكلمِ اللغةِ المِثالي بقواعِدِ لغتِهِ، فتساعِدُه المعرِفَةُ على التواصُلِ الصحيحِ، وعلى إنتاجِ الجُملِ اللغويةِ وفَهمِها، وعلى تَحققِ معادلةِ التَخاطُبِ بينَ مُرسِلٍ ومُتلَقٍ، يَخضعانِ لعُرفٍ لغويٍّ واحدٍ، في بيئةٍ لغويّةٍ واحِدةٍ، اكسبَتهما بالمُمارَسة، استقبالًا وإرسالًا، معرِفَة آليةِ استخدامِ الألفاظِ وأساليبِ الخطابِ وأنماطِ التعبيرِ عنِ المقاصِدِ. فالمُتكلِمُ يَتلقى اللغة "بسَماعٍ يَتجَدَّدُ في كلِّ لحظَةٍ ومِن كُلّ مُتكلِّمٍ" كما قالَ ابنُ خَلدونَ – "ويتكَرَّرُ استعمالُ المَسموعِ، حتى تَصيرَ مَلكة راسِخة"[4]. فاللغة مَلَكة لا شعورية تجسّدُ العناية الآنية، التي يؤدّيها المتكلمُ بهدفِ صياغةِ الكلامِ، وفقَ تنظيمٍ من القواعِدِ الضِمنيةِ، وهذا التنظيمُ يَربطُ بينَ المعاني والأصواتِ اللغويةِ، ولقد دعاهُ "تشومسكي" بـ"الأداءِ الكلامي الذي يُجسّدُ الانعكاسَ المُباشِرَ للكِفايةِ اللغويةِ المُتصفةِ بطابَعِ اللاشعورِ".

إنَّ العُرفَ اللغويَّ الذي أشارَ إليه تشومسكي هو نَفسُهُ العُرفُ الذي عَناهُ ابنُ خلدون حيثُ بَيَّنَ أنَّ المُتكلِمَ يُكرّرُ المَسموعَ المُتلقى بَسماعٍ، دونَ التوقفِ للتفكيرِ في السبَبِ الذي مِن أَجلِهِ يَتكلمُ بِهذِهِ الطريقةِ. وهو بالتالي على حدّ قول تمّام حسّان: "خاضِعٌ لِما يُحدِّدُهُ العُرفُ من معاييرِ اللغةِ. فالمُتكلِمُ الذي يَستَعمِلُ لغة المجتمَعِ الذي يَنشأ فيهِ يَستَعمِلُ أصواتها، وصِيَغَها، ومفرداتِها، وتراكيبَها حَسبَ أصول استعماليةٍ معيّنةٍ، يَحذقها بالمُشاركةِ في التخاطُبِ، ويمرنُ عليها، ويُطابِقها دونَ تفكيرٍ في جُملَتِها أو تَفصيلِها. وقلَّما يَرِدُ عَليهِ موقِفٌ من المواقفِ يَدفَعُه إلى التفكيرِ في السببِ الذي مِن أجلِهِ يتكلمُ بطريقةٍ خاصةٍ؛ وإذا دعاهُ إلى ذلكَ سببٍ مِن الأسبابِ وَقَفَ حائرًا دونَ الإجابةِ عليهِ، وإنّما يكونُ جوابُه "إنّا وَجدنا آباءَنا على أُمَّةٍ وإنّا على آثارِهم مُقتدونَ"[5].

هكذا قد يَكونُ موقِفُ المتكلّمِ باللغةِ إلاّ "أَنَّ موقِفَ الباحثِ يختلِفُ عَنهُ. فإذا كانَ هدفُ المتكلِمُ هو صِحة الاستعمالِ، فإنَّ هدفَ الباحِثِ هو الوَصف عَن طَريقِ المنهَجِ الصالِحِ، فلا بُدَّ أَن يَعترِفَ بِطبيعةِ اللغةِ، باعتِبارِها ظاهِرةً اجتماعية كالعاداتِ والتقاليدِ والملابسِ وطريقةِ المعيشةِ من عمومِها. ولا بُدَّ لها والحالة هذِهِ أن تُدرَسَ على نحوِ ما تُدرَسُ الظواهِرُ الاجتماعيةُ: بالملاحظةِ، والاستقراءِ، ثم التقعيدِ"[6].

وهُنا لا بُدَّ مِن التوقفِ عِندَ تَعريفِ كُلِّ مِن المنهَجِ والمُلاحَظةِ والاستقراءِ والتقعيدِ؛ فالمنهجُ لغة، هو الطريق الواضِحُ، واصطلاحًا هو مَسارٌ فِكريٌّ يَسلُكُهُ العالِمُ مِن أجلِ كَشفِ الظواهِرِ والوصولِ إلى نتائجَ واضِحةٍ وسَليمةٍ تحدِّدُ طبيعةَ القضايا وتعلّلُ علاقاتِها، وهذا مشروط بِوجودِ عالِمٍ يَتسِمُ بالمَوضوعِيةِ ويَتحلّى بِالروحِ العِلميةِ التي تسلحُهُ بِعمقِ المُلاحَظةِ.

والمُلاحَظة هي جُزءٌ مِن المنهَجِ العِلمي التجريبي الساعي إلى المعرِفَةِ العلمية فهي "مشاهَدة دقيقة لظاهِرةٍ من الظواهِرِ يُستعانُ فيها بالأدواتِ والأجهِزةِ والأساليبِ التي تَتفِقُ وطبيعة الظاهِرةِ ومِن ثَمَّ تسجيلُ الخصائِصِ التي تمَّ التوصُّلُ إليها بِواسِطةِ الجُهدِ المَنطقي الذي بَذلَهُ الباحِثُ في تنسيقِ المعلوماتِ وتوصيفِ الظواهِر وتفسيرِها"[7].

إلا إنَّ المعرفةَ العلمية لا تكتفي بالمُلاحظةِ وتسجيلِ الحقائِق الجزئيةِ، وإنَّما هي خُلاصةُ مجهودٍ عقلِيٍ غايتُه الوصولُ إلى حقيقةِ العِلاقاتِ التي تَربُطُ بينَ الظواهِرِ، ومِن ثمَّ كشفُ ماهيةِ العلاقاتِ، وبِوصفِها أساس المعرفةِ العِلميةِ التي يَتمُ الوصولُ إليها بِالاستقراءِ العِلمي الذي يُؤدي إلى اكتِشافِ القوانينِ. "وَظيفة الاستقراءِ إذًا، لا تتوقفُ عندَ حِدودِ مَعرفةِ الأسبابِ بل تطمَحُ إلى مَعرفةِ القوانينِ"[8] وهي تعرِفُ بالقواعِدِ.

هذِهِ إذًا هي حدودُ أدواتِ الباحِثِ التي يَستعمِلها لِمعرفةِ قواعِدِ لغةِ المُتكلِمِ الخاضِعِ للعُرفِ فيصبِحُ هو بِالتالي خاضِعًا لمَنهَج ألا وهو المَنهَجُ الوَصفيُّ. فالمَنهجُ الوصفيُّ هو وصفُ اللغةِ كما هي مُستعملة في بيئةٍ وزمنٍ محددٍ. وأبرزُ مقوّماتِهِ: السماعُ والاستقراءُ والمُلاحظة والتصنيفُ، ووَضعُ المُصطلحُ والمِعياريَّة.

إلا أنّه قد لا يَكتفي بِهذا بل يَسعى إلى بَسطِ البَراهينِ العِلميةِ والحُجَجِ المَنطِقيةِ لإثباتِ ما توصَّلَ إليه وقد يَتجاوزُ ذلِكَ إلى تعريفِ المُصطلحاتِ بل وإلى تعليلِ تسمِيتِها ويَكونُ بِذلك قد استعمَلَ المنهَجَ المعياري، إذ المِعياريَّة هي الاحتكامُ إلى قواعِدَ ثابتةٍ في اللغةِ وأبنيتِها وتراكِيبِها ودَلالتِها. ومِن أهمّ مُرتكزاتِها القِياسُ. والقياسُ لغةً: التّقديرُ، يقالُ: "قاسَ الشيءَ يقيسُه قيسًا وقِياسًا... إذا قدَّرَهُ على مثالِه"[9]؛ وفي الاصطلاحِ: "الجمعُ بينَ أوّلٍ وثانٍ يقتضيهِ في صِحّةِ الأوّلِ صحةُ الثّاني، وفي فسادِ الثاني فسادُ الأوّلِ". وعُرّف كذلكَ بـ: "الجمعُ بين شيئينِ ممّا يوجِبُ اجتماعهما في الحُكمِ"[10]. وبالاستقراءِ تبيّنَ أنَّ أركانَهُ أربعةٌ: أصلٌ وهو المقيسُ عليهِ، وفرعٌ وهو المقيسُ، وحكمٌ ثابتٌ للمقيسِ عليهِ فيُعطى للمقيسِ وعلّةٌ جامِعةٌ تجلبُ الحُكمَ للمقيسِ[11]. وعلى حدِّ قولِ إبراهيم أنيس هو "حملُ المجهولِ على المعلومِ"[12]. والقِياسُ هو المُعوَّلُ عليهِ في اللغةِ والتصريفِ والنحوِ. قالَ الكسائيُّ (الرمل)[13]:

إنّما النحوُ قِياسٌ يُتّبَعْ
وبهِ في كلّ عِلمٍ يُنْتَفعْ

والنحوُ هو ما نحنُ بصَدَدِهِ لِذا لا بُدّ مِن التوقفِ عِندَهُ. إلا أنَّهُ يَنبَغي لِكُلّ شارعٍ في فنّ أن يَتصوَرَّهُ ويَعرفهُ قبلَ الشروعِ فيهِ ليكونَ على بَصيرَةٍ فيهِ، ويَحصُلُ التصوّرُ بمعرفةِ المبادِئ العَشرَةِ التي جَمَعَها محمد بن علي الصبّان في هذه الأبياتِ[14]:

إنَّ مَبادي كُلّ فن عَشَرَه
الحَدُّ والمَوضوعُ ثمَّ الثمَرَه
وفضلهُ ونِسبَةَ والواضِعْ
والاسمُ الاستِمدادُ حكمُ الشارِعْ
مَسائِلُ والبَعضُ بالبَعضِ اكتفى
ومَن دَرى الجميعَ حازَ الشرَفا

والنحوُ حَدُّهُ: عِلمٌ بقواعِدَ يُعرَفُ بها أحكامُ الكلماتِ العرَبيّةِ حالَ تركيبِها مِنَ الإعرابِ والبناءِ وما يَتبَعُهُما مِن شروطِ النواسِخِ وحَذفِ العائِدِ.

وشرَفهُ: بشرَفِ فائدَتِهِ.

واستِمدادُهُ: مِن كلامِ العَرَبِ.

وفضلهُ: فوقانُهُ على الكثيرِ مِنَ العُلومِ بالنِسبَةِ والاعتِبارِ.

ومَسائِلهُ: قواعِدُهُ كقولِكَ الفاعِلُ مَرفوعٌ.

وواضِعُهُ: أبو الأسوَدِ الدُؤلي مِنَ التابعينَ بأمرٍ مِنَ الإمامِ عليّ كرَّمَ اللهُ وَجهَهُ.

ونِسبتهُ لِباقي العُلومِ: التبايُنُ.

واسمُهُ: عِلمُ النحوِ وعِلمُ العَرَبيّةِ.

وحُكمُ الشارِعِ فيهِ: وُجوبُهُ الكِفائيُّ على أهل كلّ ناحِيَةٍ والعَينِيُّ على قارئِ التفسيرِ والحَديثِ.

وحُكِيَ في سَبَبِ وَضعِ أبي الأسوَدِ الدُؤلي لِهذا الفنّ أنهُ كانَ ليلة على سَطحِ بَيتِهِ وعِندَهُ بنتهُ، فرَأت السماءَ ونُجومَها وحُسنَ تلألُؤِ أنوارِها مَع وُجودِ الظلمَةِ فقالت: "يا أبَتِ ما أحسَنُ السماءِ" – بضَمّ النونِ وكسرِ الهَمزَةِ – فقالَ: "أي بنيةِ نُجومُها"، وظنَّ أنها أرادَت أيُّ شيءٍ أحسَنُ مِنها، فقالت: "ما أرَدتُ هذا إنّما أرَدتُ التعجُّبَ مِن حُسنِها"، فقالَ: "قولي: ما أحسَنَ السماءَ، وافتحي فاكِ". فلمّا أصبَحَ غدا على سيدِنا عليّ كرَّمَ اللهُ وجهَهُ وقالَ: "يا أميرَ المُؤمنينَ حَدَثَ في أولادِنا ما لم نَعرِفهُ" وأخبَرَهُ بالقِصَّةِ. فقالَ: "هذا بمُخالطةِ العَجَمِ العَرَبَ"، ثمَّ أمَرَهُ فاشترى صَحيفة وأملى عَليهِ بَعدَ أيّامٍ أقسامُ الكلامِ ثلاثة: اسمٌ وفِعلٌ وحَرفٌ جاءَ لِمعنًى، وجُملة مِن بابِ التَعَجُّبِ وقالَ: "انحُ نحوَ هذا". فلِذلِكَ سُمّيَ بعِلمِ النحوِ. ثمَّ قالَ: "تتبَّعْهُ يا أبا الأسوَدِ ثمَّ زِدْ عَليْهِ ما وَقعَ لكَ، واعلمْ يا أبا الأسوَدِ إنَّ الأشياءَ ثلاثة: ظاهِرٌ ومُضمَرٌ، وشيءٌ ليسَ بظاهِرٍ ولا مُضمَرٍ، وإنما تتفاضَلُ النَّاسُ في مَعرِفةِ ما ليسَ بظاهِرٍ ولا مُضمَرٍ"... ثمَّ سَمِعَ أبو الأسوَدِ رَجُلا يَقرأ: ﴿إنَّ اللهَ بَريءٌ مِنَ المشركِينَ وَرَسولُهُ﴾[15] بالجرّ، فوَضَعَ بابَ العَطفِ والنعتِ"[16].

وقالَ الجلالُ السُيوطِيُّ في ألفِيَّتِهِ: "فَالنَّحْوُ وَاللُّغَاتِ حَقٌّ مَنْ طَلَبْ"[17] وفيه إشارة إلى اتفاقَ العُلماءِ على أنَّ النّحوَ يُحتاجُ إليهِ في كلّ فنّ مِن فنونِ العِلمِ لا سِيَّما في التفسيرِ والحَديثِ وهذا ما بيّنه في شرحه للألفية.

انكبَّ العلماء على التأليفِ في هذا الفنّ، ومِن هؤلاءِ الخليلُ بنُ أحمَدَ الفراهيديُّ وسيبويه والكسائي والفرّاءُ وابنُ مالِكٍ حيثُ وَضَعَ ألفِيَّة شِعرية في النّحوِ. يقولُ السيوطيُّ: "لابنِ مالكٍ في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهبَ الكوفيينَ القياسُ على الشاذّ، ومذهبّ البصريينَ اتّباعُ التأويلاتِ البعيدةِ التي خالفّها الظاهرُ. وابنُ مالكٍ يعلمُ بوقوعِ ذلك مِن غيرِ حكمٍ عليه بقياسٍ، ولا تأويلٍ، بل يقولُ: إنّه شاذٌ، أو ضرورة، كقولِه في التمييز (الرجز):

"والفعل ذو التصريف نزرا سبقا"

وقوله في مد المقصور (الرجز):

"والعكس في شعر يقع"

قال ابنُ هشامٍ: وهذه الطريقةُ طريقةُ المحققينّ، وهي أحسن الطريقتين"[18].

شهدّ ابنُ هشام لابنِ مالكٍ بأنّه من المحققينّ، وليسّ بخفي أنّ ابنّ هشام من أكابر النحويينّ فقد عرَضَ في كتابِهِ المغني خلاصةَ ما تُوصِّل إليهِ في هذا المضمار وشهادتُه هذهِ لم تأتِ إلّا عن إلمامٍ ودرايةٍ؛ فابنُ مالكٍ لا شكّ في أنّه من المحققينَ الذين ذاعَ صيتُهم في الغربِ والشرقِ وتهافتَ الناسُ على ألفيتِه عوامُّهم قبلَ خواصِّهم.

لقد سلكَ ابنُ مالكٍ في ألفيتِه نَهجَ الوَصفيّةِ والمِعيارِيَّةِ؛ والوَصفيةُ هِي جَناحُ الباحِثِ الذي يُحلّقُ في فضاءِ اللغةِ باحِثًا ومنقبًا. والمِعياريةُ هي مِطيتهُ في القَبضِ على قوانينَ سادَت في سراديبِ لُغةٍ تَحكُمُها الأعرافُ وتتداولُها الألسنُ.

فهلمّوا بِنا إلى ألفيةِ ابنِ مالِكٍ لنرَ كيفَ استخدَمَ جناحَهُ ومِطيتَهُ في مَبحَثي الحالِ والتمييزِ.

مَن هو ابنُ مالِكٍ؟

هو جمالُ الدينِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ الإمامُ العلاّمَةُ. وُلِدَ بجيانَ الأندلسِ سنةَ 600هـ أو 601 هـ. سَمِعَ بدمشقَ مَن مَكرمٍ، وأبي صادِقِ بنِ صباحٍ، وأبي الحسنِ السخاوي وغيرِهم. وأَخَذَ العربيةَ عَن غيرِ واحِدٍ فمِمَن أخذَ عنهُ بجيانَ أبو المظفّر ثابتُ بنُ محمدِ بنِ يوسفَ بنِ الخيارِ الكلاعي من أهلِ لبلة، وأخَذ

القراءاتِ عن أبي العبّاسِ أحمَدَ بنِ نوارٍ، وقرأ كتابَ سيبويه على أبي عبدِ اللهِ بنِ مالِكٍ المرشاني، وجالَسَ ابنَ يعيش وتِلميذَهُ ابنَ عمرون وغيرَهما بِحلبَ، وتَصدّرَ بِها لإقراءِ العربيةِ، وكانَ إمامًا في القِراءاتِ وعالِمًا بِها. وأمّا اللغة فكانَ إليهِ المُنتهى فيها وكانَ نظمُ الشعرِ عليهِ سهلاً رجزِهِ وطويلِهِ وبَسيطِهِ.

اتصَفَ ابنُ مالِكٍ بالأخلاقِ الحسنةِ والعقلِ الرّاجحِ والصّبرِ على المُطالعَةِ الكثيرَةِ والحَرصِ على العِلمِ حتى أنهُ حَفِظَ يومَ وفاتِهِ ثمانية أبياتٍ لقنَهُ ابنُهُ إيّاها.

تخرَّجَ على يَدَيهِ أئمة مِنهُم ابنُ المُنجي وترَكَ كمًّا وافِرًا مِنَ التصانيفِ مِنها: الكفاية الشافية، وإكمالُ الإعلامِ بمثلّثِ الكلامِ، ولامية الأفعالِ وألفِيّتهُ الشهيرةُ في النحوِ التي نحنُ بِصَدَدِها[19].

الحالُ بينَ الوصفيةِ والمِعياريةِ:

الحالُ هو وصفٌ فضلة مسوقٌ لبيانِ هيئةِ صاحبِهِ أو تأكيدِ عامِلِهِ، أو مَضمونِ الجُملةِ قبلهُ.[20] أو نقولُ: "الحالُ اسمٌ مُشتقٌ نكِرَةٌ مَنصوبٌ، يُذكرُ بَعدَ عامِلِهِ وصاحِبِهِ لِيُبَيّنَ هيئة صاحِبِهِ، فهو فضلة لأنّهُ يُذكرُ بعدَ تمامِ الكلامِ، وهو ليسَ مُسندًا ولا مُسندًا إليهِ. والأصلُ في الحالِ أنْ تردَ نكِرَة مُشتقة، ولكِن يُمكِنُ أنْ تردَ مَعرِفة شذوذًا، ويُمكِنُ أنْ تردَ اسمًا جامِدًا مُؤوّلا بمُشتقٍ، وذلِكَ إذا دَلَّ اللفظُ على ترتيبٍ أو تسعيرٍ، أو تفصيلٍ، أو مُشارَكةٍ أو تشبيهٍ"[21].

أما ابنُ مالِكٍ فقال (الرجز)[22]:

1. الحالُ وَصفٌ فَضلَة مُنتصِبُ
مُفهِمُ في حالٍ كفَردًا أذهبُ

لقد استخدَمَ ابنُ مالِكٍ في هذا البيتِ كُلاً مِنَ المَنهجَينِ الوصفي والمِعياري فقالَ: "الحالُ وَصفٌ". والوَصفُ ميزَةُ اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ والصِفةِ المُشبَّهَة وأمثلةِ المُبالغةِ وأفعلِ التفضيلِ. ويَكونُ بِالتالي استقرأ مِن سَماعِهِ حالاتٍ كثيرة للحالِ. ولاحَظَ ماهِيّتهُ مِن استعراضِ أنواعِهِ. كما لاحَظ أنّهُ "فضلَة" يُمكِنُ الاستغناءُ عَنهُ وأنّهُ "مُنتصِبٌ" أي لَهُ حَكمُ النَصبِ دائمًا. و"فضلَة" و"منتصبٌ" هما نعتانِ للخَبَرِ "وصفٌ" والخبرُ يُخبِرُ عن سَماعٍ أو مُشاهَدةٍ. والنعتُ صِفة لمَوصوفٍ بمُلاحظةٍ ومُشاهدةٍ، وفي كلِّ هذا مَنهجٌ وَصفيٌّ. كَذلِكَ "مُفهِمٌ" نَعتٌ إلا أنّه اتبَعَهُ بِقولِهِ "في حالٍ". وهُنا أعمَلَ المَنهَجَينِ معًا فميَّزَ بينَ الحالِ والتمييزِ؛ فالتمييزُ لا يُفهِمُ في حالٍ إنَّما في ذاتٍ أو نِسبَةٍ وفي هذا قِياسٌ مَع مُلاحظَةٍ. وفي ذِكرِهِ "كَفردًا أذهَبُ" مِثالٌ مِن الاستقراءِ والتتبُّعِ، مَع إشارَةٍ لِحُكمٍ لم يُبَيّنهُ.

2. كونُهُ مُنتقِلاً مُشتقًّا
يَغلِبُ لكن ليسَ مُستحِقًّا

هنا استعمَلَ الشاعِرُ المَنهجَ الوَصفيَ في الشطرِ الأوّلِ فاستخدَمَ جُملة إسمية من اسمٍ وخبرٍ. فوَصَفَ حالَةَ الحالِ بالانتقالِ. وهذا يُلحَظُ بالحَواسِّ أي وَصلَهُ استقراءً تنقلُهُ وعَدَمُ لزومِهِ. والاشتِقاقُ مُشاهَدٌ أيضًا، وكذا الغَلبَة، إلاّ أنّها وما بعدَها مِنَ البيتِ تعتمِدُ على حُجَّةٍ وبُرهانٍ، فاعتمَدَ المِعياريَّةَ في إثباتِهِ غَلبَةِ تنقلِهِ مَع إمكانيةِ لزومِهِ. وإمامٌ هو ضَليعٌ بالقِراءاتِ، اطلّعَ لا شَكَّ على كِتابِ اللهِ تعالى وفيهِ: ﴿وتنحِتونَ مِنَ الجِبالِ بُيوتًا﴾[23] فبيوتًا تعليلٌ وحُجَّة على عَدَمِ استحقاقِ الحالِ لِدوامِ الاشتقاقِ، إذ لا تصنَّفُ بينَ أسماءِ الفاعِلينَ والمَفعولينَ ولا الصِّفاتِ المُشبَّهاتِ وبِالتالي يَكونُ قد نَهَجَ في الشطرِ الثاني مَنهَجَ المِعياريَّةِ مَع الوَصفيةِ.

3. وَيكثرُ الجُمودُ في سِعرٍ وفي
مُبدي تأوُّلٍ بِلا تكلُّفِ

4. كبِعهُ مُدًّا بِكذا يَدًا بِيدْ
وَكرَّ زيدٌ أسدًا أي كأسَدْ

في هذينِ البيتينِ عَمَدَ ابنُ مالِكٍ إلى المنهَجِ المِعياري لَكن نَلفُتُ أنَّ المنهَجَ المعياريَ يبدأ حيث يَنتهي المنهجُ الوَصفيُ وبالتالي في كلِّ مرّةٍ يَستعمِلُ المِعياريَ يكونُ حُكمًا قد أسبَقهُ بِالوَصفي إذ كيفَ لَهُ أن يَقيسَ ويُعلِّلَ ويَسوقَ الحُجَجَ والبَراهينَ دونَ أن يَستقرِئَ ويُلاحِظ؟ فَلاحَظ استخدامَ الحالِ في سِعرٍ وعَلَّلَ جُمودَهُ لِتأويلِهِ بالمُشتقِ معنًى. لأنَّ معناهُ مُسعَّرًا أو مسعّرًا وفي الحالتينِ هو حالٌ. ثمَّ قالَ "وفي مُبدي تأوُّلٍ بِلا تكلّفِ" هنا عَطَفَ العامَّ على الخاصّ، وهو مِن السَّماعِ، أي أعمَلَ المنهَجَ الوَصفيَ. أمَّا تَمثيلُهُ لِكثرَةِ الجُمودِ في سِعرٍ بِقولِهِ "كَبِعْهُ مُدًّا بِكذا"، وسَوقهُ مَثلاً عَن المُناجَزَةِ وآخرَ عنِ التشبيهِ لِمُبدي تأوُّلٍ بِالمُشتقِ معنًى ففيهِ تَصنيفُ المَنهَجِ المِعياري.

5. والحالُ إن عُرِّفَ لَفظًا فاعتقِدْ
تنكيرَهُ معنًى كَوحدَكَ اجتهِدْ

في هذا البيتِ بيانُ خُروجٍ عَن القاعِدَةِ التي تفيدُ كونَ الحالِ نَكِرَةً. فإنَّ جاءَت مُعرَّفةً لفظًا فهي مُأوَّلة بِنَكِرةٍ معنًى وساقَ مِثالاً واحِدًا لأكثرَ مِن حالةٍ لأنّهُ استعمَلَ الكافَ. ولكِنّنا لا ندري أوَصلَهُ هذا بالسَّماعِ أَم لا وفي كِلتا الحالَتينِ فقَد أعمَلَ المنطِقَ والعَقلَ لِقولِهِ "فاعتقِدْ" وفي هذا دَليلٌ على جَزمِهِ بِما توَصَّلَ إليهِ وأمرِهِ المُستمِعَ باعتقادِهِ وهذا مِن مُرتكزاتِ المِعياريةِ.

6. ومَصدَرٌ مُنكّرٌ حالاً يَقَعْ
بكثرَةٍ كَبَغتةً زَيدٌ طَلَعْ

لاحَظَ ابنُ مالِكٍ بَعدَ استقرائِهِ وُقوعَ المصدَرِ النَكِرَةِ مَوقِعَ الحالِ ومَثّلَ لِذلِكَ بـ"كَبَغتةً". لكِن ألا ترى معي أنَّ قولهُ "بِكثرَةٍ" إشارةٌ لاحتمالِ وقوعِهِ مَعرِفة على نُدرَةٍ وهذا استنتاجٌ يَدلُّ على منهَجٍ مِعياري.

7- ولَم يُنكَّرْ غالِبًا ذو الحالِ إنْ
لَم يتأخَّرْ أو يُخَصَّصْ أو يَبِنْ

8- مِن بعدَ نفيٍ أو مُضاهيهِ كَلا
يَبغِ امرؤ على امرئ مُستسهِلاً

إنَّ الحالَ يُخبِرُ عَن صاحِبِهِ فَلا بُدّ بِحسَبِ العادَةِ أنَّ يَكونَ المُخبَرُ عَنهُ مَعرِفَة. أيُخبرُ عَن نَكِرَةٍ؟ بَحَثَ ابنُ مالِكٍ عَن جَوابٍ فيما استقرأهُ فَوَجَدَ حالاتٍ لا يَكونُ فيها صاحِبُ الحالِ مَعرِفةً فقالَ "ولم يُنكّرْ غالِبًا" ويَكونُ قد استنَدَ في ذلِكَ على المَنهَجِ الوَصفي. أمَّا فيما تبَّقى مِنَ البيتَينِ فقد سَوَّغَ تَنكيرَهُ باستِعراضِ الحُجَجِ والبَراهينِ وَوَضعِ المعاييرِ فقالَ "إن لَم يَتأخَرْ" ومُرادُهُ إن تأخَّرَ صاحِبُ الحالِ عَنِ الحالِ جاءَ نَكِرَةً وكذا لو خُصِّصَ أي بالوَصفِ. ثمَّ قالَ "أو يَبِنْ بَعدَ نَفيٍ أو مَضاهيهِ" وهُنا تبدو لنا رجاحَة عقلِهِ وسِعَة اطلاعِهِ فما الذي ضاهى النّفيَ؟ النّهيُ على ما يَبدو مِن قولِهِ "لا يَبْغِ امرؤ على امرئ مُستَسْهِلاً". لَكِنَّهُ استهَلّها بِالكافِ، وفي هذا إشارَةٌ على وُجودِ

مُضاهٍ آخَرَ هو الاستفهامُ ولو لَم يُذكَرْ ويَكونُ بِهذا قَد وَضَعَ قاعِدَةً مُعلِّلاً ومُبَرهِنًا.

9- وسَبْقُ حالٍ بِحَرفِ جَرٍّ قَدْ
أبَوا ولا أمنَعُهُ فقد وَرَدْ

سَبَقَ أن استقرَأ ابنُ مالِكٍ كلامَ العَرَبِ فَوَجَدَ حالاتٍ تقدَّمَ فيها الحالُ على صاحِبِها. إلاّ أنَّهُ قَد بَلَغَهُ سَماعًا أنَّ النّحْويينَ غالِبَهُم قَد مَنَعَ ذلِك فتصدَّى لهُم بِلُطفٍ، يَنُمُّ عمَّا ذَكرناهُ في ترجَمتِهِ مِن دَماثةِ خَلقِهِ، قائِلاً "ولا أمنَعُهُ فقد وَرَدْ". ويَكونُ بذلِكَ أَعمَلَ المَنهَجينِ مَعًا استقراءً وتعليلاً.

10- ولا تُجِزْ حالاً مِنَ المُضافِ لَهْ
إلاّ إذا اقتضى المُضافُ عَمَلَهْ

11- أو كانَ جُزءُ ما لَهُ أُضيفا
أو مِثلَ جُزئِهِ فلا تَحِيفا

معلومٌ أنَّ العامِلَ في الحالِ هو العامِلُ في صاحِبِها إلاّ أنَّ العامِلَ فيها لا يَكونُ إلاّ فِعلاً أو ما في مَعناهُ أي أنَّه قد يَكونُ مَصدَرًا أو اسمَ فاعِلٍ مِثالُ: بَلغَني قَدومُ الأستاذِ راجِلاً، وأنت قارئة البَحثِ مَطبوعًا، فقدومُ وقارئة عَمَلا في الحالِ لأنّهُما في معنى الفِعلِ. وهذا مِصداقُ ما قالَهُ في البيتِ الأوّلِ؛ وفيهِ مُلاحظة وتقعيدٌ أي دِلالة على نَهجِهِ المِعياريةَ وكذا في البيتِ الثاني حَيثُ ذَكَرَ جوازَ وُرودِ حالٍ لمُضافٍ أُضيفَ إليهِ جُزؤهُ كما في قولِ اللهِ تعالى ﴿أيُحِبُّ أحدُكُم أن يأكُلَ لحمَ أَخيهِ ميتًا فَكَرِهتموه﴾ الآيةَ. فـ"لَحمَ" جُزءٌ مِن "أخيهِ" و"ميتًا" حالٌ لأخيهِ. أمَّا إن قُلتَ أنصِت إلى كلامِ الأستاذِ شارِحًا فهو مِثالٌ لِشِبهِ الجُزءِ. وبَدؤه بـ"لا تجزْ" دليلٌ إضافيٌّ على المَنهَجِ المعياريِّ.

12- والحالُ إن يُنصَبْ بفِعلٍ صُرِّفا
أو صِفَةٍ أشبَهَتِ المُصَرَّفا

13- فَجائِزٌ تَقديمُهُ كمُسرِعًا
ذا راحِلٌ ومُخلِصًا زَيدٌ دعا

أكمَلَ ابنُ مالِكٍ في سَردِ مُسوَّغاتِ تَقديمِ الحالِ على صاحِبِهِ ممَّا استقرأهُ مِن سَماعِهِ وما استنبَطَهُ مِن أحكامٍ. ثمَّ ساقَ الأمثالَ لها مَسبوقةً بِتجويزِهِ، وفي ذلِك قرينة لِخوضِهِ مِضمارَ القِياسِ فقالَ: "ومُخلِصًا زيدٌ دعا"، وهو مِثالٌ للفِعلِ العامِلِ المُتصَرِّفِ دونَ سِواهُ لاستِعمالِهِ أداة الشرطِ "إنْ" ويَكونُ بِذلِكَ قد مَنَعَ وقوعَ حالٍ لاسمٍ عَمِلَ فيهِ فِعلٌ لَزَمَ لفظَ الماضي، وَوَضَعَ قانونًا ودافَعَ عنهُ بِالبُرهانِ. أمَّا قولُهُ "فجائِزٌ تقديمُهُ كمُسرِعًا ذا راحِلٌ" دليلُهُ على ما أسبَقَهُ مِن قاعِدَةٍ وهِي كونُ العامِلِ في صاحِبِ الحالِ صِفَة مُشبَّهَة بِفِعلٍ مُتصَرِّفٍ.

14- وعامِلٌ ضُمِّنَ معنى الفِعلِ لا
حُروفَهُ مؤخَّرًا لن يَعمَلا

15- كَتِلكَ لَيتَ، وكأن ونَدَرْ
نَحوُ "سعيدٌ مُستقرًا في هَجَرْ"

لاحَظَ الناظِمُ أنَّ العامِلَ الذي ضُمِّنَ معنًى دونَ حُروفِهِ كما في "تلك"، وغيرِها مِن أسماءِ الإشارَةِ لاستعمالِهِ الكافَ، لا يُؤدّي إلى تقدُّمِ الحالِ على صاحِبِهِ وكذلِكَ الأَمرُ في التمني كـ"ليتَ" والتشبيهِ كـ"كأنَّ" وغيرِها مِنَ الحُروفِ التي تحمِلُ معنى العامِلِ دونَ لَفظِهِ. ويَمكِننا القولُ باستخدامِهِ المَنهَجَ الوَصفيَ فقط لو استعمَلَ أداة الجَزمِ "لم" بَدَلَ أداةِ النَصبِ "لن". لَكن إيرادُهُ "لن" بَدَلَ "لم" دَليلُ موقِفٍ ورأيٍ إذ تفيدُ "لن" الاستقبالَ إلاّ أنَّ الحالةَ تقتضي "لم" و"لن" معًا فاختار "لن" رُبَّما حِفاظًا على الوَزنِ الشِعريّ أو رُبَّما كشفًا عَن رأيِهِ. لِذا نَحكُمُ بِالظاهِرِ ونقولُ باستعمالِهِ المنهَجَ المعياريَّ.

ثمّ استثنى بِقولِهِ "ونَدَرْ نَحوُ سعيدٌ مُستقِرًا في هَجَرْ"، وفيها تَضَمُّنُ معنى الفِعلِ كسابِقاتِها. لكنَّهُ أفرَدَ لِهذِهِ الحالةِ مِثالاً لبدو التقديرِ وتَأكُدِ الحالِ ممّا يَدفعُنا إلى القولِ بالاستقراءِ والمُلاحَظَةِ ومِن ثمَّ التقعيدِ والتعليلِ بِقولِهِ "ونَدَرْ" لأنَّ العامِلَ هو حرفُ الجَرِّ بِنيابَتِه عمّا تعلّقَ بِهِ وهو الفِعلُ "استقَرَّ". وفي هذا تشغيلٌ للمنطِقِ. أمّا "نحو" فدلالةٌ على جوازِ تَقدُمِ الحالِ في مثلِ هذا كالظرفِ.

16 – ونَحوُ زَيدِ مُفرَدًا أنفعُ مِن
عَمرو مُعانًا مُستجازٌ لَنْ يَهِنْ

أورَدَ الشاعِرُ صاحِبَ الحالِ "أنفعُ" مُتأخِّرًا عَن الحالِ وهو على وَزنِ أفعَلِ التفضيلِ، ثمَّ أصدَرَ حُكمَهُ بالجوازِ مَع كونِهِ غيرَ مُشابِهٍ لِلفِعلِ مُظهِرًا بِذلِكَ مَزيَّة لهُ على العوامِلِ الجامِدَةِ. وهذا مِن بابِ شرحِ الخصائِص وبِالتالي مِنَ المَنهَجِ المِعيارِيّ.

17- والحالُ قد يَجيءُ ذا تَعدُّدِ
لِمفرَدٍ فاعلَم وغيرِ مُفرَدِ

في هذا البيتِ اختَصَرَ ابنُ مالِكٍ حالاتٍ متنوعَةً كاشِفًا عَن اطّلاعِهِ ودِرايتِهِ بالصِناعةِ الشِعريةِ وحُسنِ تصنيفِهِ وقد اتبَعَ المَنهَجَ الوَصفِيَ في قولِهِ "قد يَجيءُ" لمُلاحَظَتِهِ، والمِعيارِيَّ في قولِهِ "فاعلَمْ" لتبَنّي الموقِفِ فَكأنَّهُ قالَ فاعلَمْ ما علِمتُ واعتمِدْه، فَذَكرَ امكانية تعدُّدِ الحالِ وصاحبُها واحِدٌ كقولِنا جاءتِ الطفلةُ مسرعة فرِحة. وتعدُّدِ الحالِ مع تعدُّدِ أصحابِها وفيه احتمالانِ، أوّلُهُما مَعَ التفريقِ وثانيهما بِلا تفريقٍ.

18- وعامِلُ الحالِ بها قد أكدّا
في نحو لا تعث في الأرض مفسدًا

بعدما ذكرَ الناظمُ أنّ الحالَ تبيّنُ حالَ صاحبها، شرَعَ في ذِكرِ ميّزة أخرى وهي أنَّ عاملَ الحالِ قد يؤكَّدُ بها وهذا بيّنٌ عندما يكونُ الحالُ والعاملُ الفعلُ من مصدرٍ واحد. ولكنّه مثل بحالٍ موافقٍ لمعنى عاملِهِ دونَ لفظِهِ. وبهذا يَكونَ قَد أعمَلَ القِياسَ. كذا أنَّثَ الحالَ في هذا البيتِ بعدَ تذكيرِها فيما سَبَقَ لِعَدَمِ الوُقوعِ في اشكالِيَّةِ كَسرِ الوزنِ الشّعريّ، ودليلُ جوازِ التأنيثِ عَلِمَهُ من استقرائِهِ.

19- وإنْ تؤكِدْ جُملَةً فَمُضمرُ
عامِلُها ولفظُها يؤخَّرُ

باستقرائِهِ وَجَدَ ابنُ مالِكٍ أنَّ الحالَ قَد تؤكِّدُ جُملة إسمية – لأنَّ الفِعلية تؤكِّدُ عامِلها ولما احتيجَ لحالٍ يؤكِّدُها– نحو "فاطمة ابنتي مُتفوّقة". كما وَجَدَ أنَّ في مِثلِ هذِهِ الحالةِ يَكونُ العامِلُ مُضمَرًا. ولكِن استعمالُهُ الشرط دليلٌ على البرهانِ العلمي والحُجَّةِ المَنطِقيةِ إذ وَجَبَ تأخيرُ المؤكِّد عَن المؤكَّد، كما وَجَبَ إضمارُ العامِلِ وإلاّ لِمَ النَّصبُ؟

20- وموضِعَ الحالِ تَجيءُ جُملةُ
كجاءَ زَيدٌ وهو ناوٍ رِحلَهُ

بَعدَ أنْ مَثلَ للحالِ المؤكّدَةِ لعامِلِها بِلفظٍ مُفرَدٍ ذَكرَ امكانيةَ كونِها جملةً إسميةً أو فعليةً إلا أنّهُ أورَدَ جُملَة إسمية. ويُمكِنُنا القولُ أنّهُ استخدَمَ في هذا البيتِ المَنهَجَ الوَصفيَّ.

21- وذاتُ بَدءٍ بِمُضارِعٍ ثَبَتْ
حَوَتْ ضَميرًا ومِنَ الواوِ خَلتْ

في البيتِ السابِقِ مَثلَ ابنُ مالِكٍ بِجُملَةٍ إسميةٍ. أمّا هُنا فَمَثلَ بِجُملةٍ فِعليةٍ يَتَصَدَّرُها فِعلُ مُضارعٌ مُثبتٌ، ولحَظَ أنَّ مِثلَ هذِهِ الجُملةِ تحوي ضَميرًا يَعودُ لِصاحِبِ الحالِ وتخلو مِنَ الواوِ.

22- وذاتُ واوٍ بَعدَها انوِ مُبتدا
لَهُ المُضارِعَ اجعَلَنَّ مُسنَدا

إنَّ الفِعلَ المُضارِعَ يُضارِعُ الاسمَ ويَنزِلُ مَنزِلَةَ اللفظِ المُفرَدِ مِنَ الحالِ فكما لا يُمكِنُني القولُ: جاءَ الولدُ وضاحِكًا. كذلِكَ لا يُمكِنُني القولُ: جاءَ الولدُ ويَركضُ.

لكِنَّ الناظِمَ استقرأ في كلامِ العَرَبِ جُمَلاً مُصَدَّرَةً بِفِعلٍ مُضارِعٍ مُثبتٍ مَسبوقٍ بواوٍ. فأعمَلَ القِياسَ وأمَرَ بأنْ يُنوى مُبتدأ بعدَ الواوِ وبأنْ يُجعَلَ الفِعلُ المضارعُ مُسندًا إليهِ وبالتالي تصبِحُ الجُملة اسمية. وهذا يُبرِّرُ لنا لِماذا حَصَرَ في البيتِ الذي قبلهُ الجُمَلَ الفِعليةَ المُضارِعيةَ المُثبتةَ بالخاليةِ مِنَ الواوِ. ويَكونُ بِذلِكَ قَد استعمَلَ فيهِ أيضًا المَنهَجَ المِعياريَّ.

23- وجُملة الحالِ سِوى ما قدّما
بواوٍ أو بِمُضمَرٍ أو بِهِما

يَصِلُ الشاعِرُ بالاستنتاجِ إلى أنَّ كلَّ الجُمَلِ الحاليَّةِ سِوى ما ذَكرَهُ سابقًا يُمكِنُ أنْ تأتِيَ فيها بِواوٍ أو بِضَميرٍ أو بالاثنينِ مَعًا ويَكونُ بِذلِكَ قَد اعتمَدَ المِعياريّةَ بِوَضعِهِ قاعِدَةً شامِلةً للجُملةِ الواقِعَةِ حالاً، سَواءٌ كانتْ اسمية مَنفيَّةً ومُثبتةً، أو فِعليَّةً مُثبتةً ومَنفيَّةً مُصَدَّرةً بالماضي، وكذا الفِعليةُ المُصَدَّرةُ بِمُضارِعٍ مَنفِيٍ.

24- والحالُ قَد يُحذَفُ ما فيها عَمِلْ
وبَعضُ ما يُحذَفُ ذِكرُهُ حُظِلْ

انتقلَ ابنُ مالِكٍ مِنَ الكلامِ عَنِ الحالِ إلى الكلامِ عَن عامِلِها فَذكرَ أنَّ العامِلَ فيها قد يُحذَفُ لكنَّهُ لم يَكتفِ بِذلِكَ بَل اتبَعَ بِقاعِدَةٍ بِقولِهِ "وبَعضُ ما يُحذَفُ ذِكرُهُ حُظِلْ". وظاهِرُ كلامِهِ أنَّهُ قد بَلغَهُ وُجوبُ الحَذفِ في حالاتٍ وَجوازُهُ في أخرى ولم يُمَثِّلْ لِذلِكَ. ولكِن ألا ترى معي عَدَمَ اعتراضِهِ؟ والمَنهَجُ المِعياريُّ يَهدفُ إلى مَعرِفَةِ قوانينِ اللغةِ مِن أجلِ حِفظِها وتحريرِها مِنَ اللحنِ والخطأ. وأهَمُّ مُرتكزاتِهِ المِعياريّةُ والقِياسُ والتعليلُ بالحُجَجِ والبَراهينِ وتَعريفُ المُصطلحاتِ والمَوضوعِيّةُ. وهذا ما فَعلهُ ابنُ مالِكٍ في هذا البيتِ وفي هذا الفصلِ مِن ألفيتِهِ فقد بَدَأ بتعريفِ مُصطلحِ الحالِ وبَيَّنَ لَنا آراءَهُ مُتسلِّحًا بالحُجَجِ والبراهينِ مُلتزِمًا المَوضوعيّةَ لِذا فإنّا نَقولُ أنَّهُ غَلَّبَ المَنهَجَ المِعياريَّ على الوَصفيِّ في هذا المَبحَثِ.

التمييزُ بينَ الوَصفيّةِ والمِعياريةِ:

التمييزُ لغة التفسيرُ والتبيينُ، ونحوًا، هو اسمٌ، نَكِرَة، فَضلة، يَرفعُ إبهامَ اسمٍ أو إجمالَ نِسبةٍ[24]. ويُمكِننا القولُ: "التمييزُ اسمٌ، جامِدٌ، نَكِرة، مَنصوبَة، يُذكرُ بَعدَ مُمَيّزِهِ لِتوضيحِهِ وتفسيرِهِ. والمُمَيَّزُ هو المُبهَمُ الذي يَحتاجُ إلى توضيحٍ وتفسيرٍ ويَكونُ في سِياقِ الكلامِ مُفردًا أو جُملة"[25].

أما ابنُ مالِكٍ فقد استهلَّ شَرحَهُ عَنِ التمييزِ بِقولِهِ:

1- اسمٌ بِمعنى مِن مُبينٌ نكِرَه
يُنصَبُ تمييزًا بِما قد فسَّرَه

وَضَعَ النّاظِمُ حَدًّا للتمييزِ في هذا البيتِ فبَدَأ بِقولِهِ "اسمٌ" فأخرَجَ الفِعلَ والحَرفَ ثمَّ

انتقلَ إلى قولِ "بمعنى مِن" فأخرَجَ ما سِوى التمييزِ والمَفعولَ الثاني والمُشبَّهِ بالمفعولِ بِهِ واسمِ لا. ثمَّ أضافَ "مُبينٌ" فأقصى المَفعولَ الثاني واسمَ لا، وبِقولِهِ "نَكِرَه" لم يُبقِ إلاّ على التمييزِ، ويَكونُ بِذلِكَ انطلقَ مِنَ المَجموعَةِ الكبرى الكلامِ تدرُّجًا إلى العُنصُرِ وفي هذا دليلٌ على التَسلسُلِ المَنطِقي. ثمَّ لاحَظَ كونَهُ مَنصوبًا على التمييزِ. كلُّ هذا استقراءٌ، لكنّه لم يكتفِ بِذِكرِ ذلِكَ بَل علّلَ بِقولِهِ "بما قد فسَّرَه" إذ التمييزُ هو المبيّنُ أو المفسِّر لِما انبَهَمَ مِن الذواتِ والنِسَبِ وبالتالي بَعدَ أنْ ذكرَ حالاتٍ شاهدَ النَّصبَ فيها على التمييزِ أو الجَرِّ على الإضافَةِ، ساقَ في هذا قد نَهَجَ مَنهَجَ المِعياريّةِ بعدَ الوصفيّةِ.

2- كشِبرٍ أرضًا وقفيزٍ بُرًّا
وَمَنَوينِ عَسَلاً وتمرَا

مَثلَ ابنُ مالِكٍ مستقرِئًا في هذا البيتِ للتمييزِ، وخَصَّ تمييزَ النِّسبةِ. فذَكرَ بعضَ ما يُقاسُ وما يوزَنُ وما يُكالُ. ويَكونُ قد ساقَ البَراهينَ لِما أورَدَهُ عن التفسيرِ في البيتِ السابِقِ.

3- وبَعدَ ذي وشِبهِها اجرُرْهُ إذا
أضَفتها كمُدِّ حِنطَةٍ غِذا

إنَّ ابتداءه بـ "وبعدَ ذي وشِبهها" فيهِ إشارةٌ إلى أنَّ خِلافَها لا يُطبَّقُ عَليهِ ما سَيورِدُهُ بَعدَهُ ومِنهُ تمييزُ العَدَدِ إذ لَم يُدرِجهُ في البيتِ السابِقِ.

والقاعِدَةُ التي وَضَعَها هي أنْ يُجَرَّ على الإضافةِ ما مُيِزَ بِهِ إذا أضيفَ إليهِ. ثمَّ ساقَ مِثالاً لِما سَنَّهُ بِقولِهِ "كمُدِّ حِنطةٍ غِذا". وهذا سَبيلٌ معياريٌّ سَلكَهُ.

4- والنَّصبُ بَعدَ ما أضيفَ وَجَبا
إنْ كانَ مِثلَ "مِلءُ الأرضِ ذهَبًا"

أورَدَ ابنُ مالِكٍ في هذا البيتِ مَثلاً لحالاتٍ يَجبُ النَّصبُ فيها وهي تِلكَ التي يَكونُ المُمَيَّزُ مُضافًا إلى ما لا يُستغنى عَنهُ فقالَ "مثلَ "ملءُ الأرضِ ذهَبًا". " إذ لا يَستقيمُ المعنى بدونِ المُضافِ إليهِ وإلاّ لأمكنَ حَذفُهُ وجازَ فيهِ الإضافة، وفي هذا تقعيدٌ وقِياسٌ.

5- والفاعِلَ المَعنى انصِبَنْ بأفعَلا
مُفضِّلاً كأنتَ أعلى مَنزِلا

شَدَّدَ ابنُ مالِكٍ على نصبِ ما لحِقَ بأفعَلَ التفضيلِ وكانَ فاعِلًا بالمعنى ويكون بهذا أتى بمِثلٍ ثانٍ على الوجوب. واستعمَلَ فعلَ الأمرِ مع نونِ التوكيدِ الثقيلةِ وكأنَّهُ يقولُ إيّاكَ أن تنصُبَ تمييزًا ما لم يكنْ فاعلاً في المعنى ما يُشيرُ إلى مقارنتِهِ لها بما ليسَت فاعلة في المعنى مُتخِذًا العِيارَ أساسًا.

6- وبعد كلِ ما اقتضى تعجُّبَا
مَيِّزْ كأكرِمْ بأبي بَكرٍ أبا

استقرأَ ابنُ مالِكٍ في كلامِ العربِ صيغتَي التعجّبِ فوجَدَ أنَّ التمييزَ يُنصبُ بعدَها. فمثلَ بواحدةٍ منهما مُضيفًا على ما سبقَ برهانًا. ونمثلُ للثانية بـ "ما أوضَحَ المؤلَفَ شرحًا". أمّا قولهُ "كلِّ ما اقتضى تعجبا" فيشيرُ إلى أنّه قاسَ عليها كلَّ ما أفهمَ التعجّبَ.

7- واجرُرْ بِمِن إنْ شِئتَ غيرَ ذي العَدَدْ
والفاعِلِ المعنى كطِبْ نفسًا تفِدْ

لقد بَدأ الناظِمُ هذا الفصلَ بتعريفِ التمييزِ فقالَ "اسمٌ بِمعنى مِن، وهُنا، يُبيِّنُ

إمكانيتهُ مُباشرتها إلا إذا كانَ تمييزَ عدَدٍ أو فاعِلاً في المعنى لِعدَمِ استقامَةِ المعنى. واستعمالهُ "غير" وهي للاستثناءِ دِلالة على سَنِّهِ القوانين.

8- وعامِلَ التمييزِ قدِّمْ مُطلقا
والفِعلُ ذو التصريف نَزرًا سُبِقا

بعد أن أنهى الكلامَ على أنواعِ التمييزِ ختمَ بذكرِ قاعدةٍ ألا وهي تقديمُ العامِلِ في التمييزِ عليهِ. وقولُهُ "مطلقا" معناهُ في الاسمِ والفعلِ إلا أنّهُ فصّلَ في الفعلِ المتصرّفِ فقالَ "والفعلُ ذو التصريفِ نزرًا سُبقا"، وفي هذا دليلٌ على قوةِ ملاحظتِهِ وسعةِ اطلاعِهِ، فلقد سبقَ لهُ أن خالَفَ المشهورَ، وهو يقولُ الآنَ ما لم يَسبِقه عليهِ أحدٌ وما هذا إلا دليلٌ على بُلوغِهِ المراتِبَ العُلى في النحوِ النحوَ حيثُ وَضَعَ القواعِدَ وعلّلَ وبَرهَنَ مُتبِعًا بِذلِكَ المَنهَجَ المعياريَ مُنطلِقًا منَ الوصفي مُقتفيًا آثارَ علماءِ اللغةِ في مسيرتِهم.

لقد قدّمَ ابن مالك وعلماءُ اللّغةِ القدامى قبله نماذجَ متقدّمةً جدًا في تعامُلِهم معَ اللّغةِ بوصفِها منظومةً مِنَ العلاماتِ اللّسانيَّةِ الدّالّةِ التي تخضعُ في حركيّتِها الخطابيَّةِ لنواميسَ متحكّمةٍ في أداءِ وظائِفها الدّلاليَّةِ؛ ومِن هذه القضايا تناولُ القدامى فكرةَ العملِ والعامِلِ؛ ونظرتُهم إلى العامِلِ بوصفِهِ سببًا يقودُ إلى التّقديرِ دلالةٌ على الجوانِبِ التّحويليَّةِ في النَّحوِ العربيّ. وما ذهبوا إليهِ في بابِ التّمييزِ يُعدُّ مثالاً آخرَ على التّحويلِ حيثُ يقولُ أحدُهم في حدّ تمييزِ الجملةِ: "فتمييزُ الجملةِ رفعُ إبهامِ ما تضمّنَته مِن نسبةِ عامِلٍ فعلاً كانَ أو ما جرى مجراهُ مِن مصدرٍ أو وصفٍ أو اسمِ فعلٍ إلى معمولِهِ مِن فاعلٍ نحوُ "طابَ زيدًا نفسًا" أو مفعولٍ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[26]. فالتّمييزُ محوّلٌ عنِ الفاعِلِ، والأصلُ[27] "طابَت نفسُ زيدٍ"، و"اشتعلَ شيبَ الرّأسِ"[28].

- الخاتمة:

ممتع هو الخوض في هذِهِ التجرُبة من خلالِ فصلينِ اثنين فقط مِن ألفيّةٍ شِعريةٍ لابنِ مالِكٍ حيثُ أجادَ فيها وأفادَ، وشرَحَ واستفاضَ، ونهَجَ الوَصفيّة فقالَ "ولا أمنعهُ فقد وَرَد". شأنُهُ شأن مَن سَبَقهُ، فقد كانَ سيبويه يَقولُ في أكثرَ مِن موضِعٍ "قالت العَرَبُ"، ومِثلهُ ابنُ جِني في قولِهِ "قالَ أبو علي القالي". وهذا لا يَعني أنهما لم يَعتمدا المَنهَجَ المِعياريَّ، بَل ساقَ كلٌّ مِنهُما الحُجَجَ المَنطِقيّة والبَراهينَ العِلمية. وغيرُهما مِن عُلماءِ اللغةِ فعَلَ، وكذا ابنُ مالِكٍ في ألفيّتِهِ حيثُ عرّفَ المصطلحات، وأورَدَ الأدلة المُثبتة لأرائِهِ. فوَضَعَ القوانينَ سِياجًا للغةٍ نفخرُ بِها ونعتزُّ.

إلا أنّهُ لم يُشِرْ إلى الفرقِ بينِ الحالِ والتمييزِ الذي يُشكِلُ إشكالية عندَ الكثيرينَ مِمَّن إنْ صَحَّ القولَ طفا على سَطحِ بحرِ عِلمِ النحوِ ولم يغُصْ بعضَ الشيءِ أو مِمَّن ادَّعى العِلمَ على جَهلٍ، أو جَهلَ دونَ ادّعاءٍ. لذا نَقولُ: "إنَّ الحالَ هو المُبيّنُ هيئة الذاتِ وقتَ الفِعلِ، بينَما التمييزُ لا يكونُ إلا اسمًا وهو المُبيّنُ ما انبَهَمَ مِنَ الذواتِ أو النّسَبِ، وشتانَ بينَ أن تبيّنَ هيئة ذاتٍ وبينَ أنْ تزيلَ الإبهامَ عَن ذاتٍ بعينِها". فلو قلتَ: "طابَ أحمدُ صُحبة مُسافِرًا". فالفرقُ بينَ "مُسافِرًا" و"صُحبَةً" أنَّ مُسافرًا بيَّنَت هيئة أحمدَ حينَ طابَ صُحبَة إذ قدْ يَطيبُ صُحبَة مُقيمًا وعَكسُهُ في السفرِ الذي يُسفِرُ عَن أخلاقِهِ، فهي حالٌ لأحمَدَ. وأمّا "صُحبَة" فهي تبيّنُ ما طاب في أحمَدَ إذ قد يَطيبُ وَقتا مَثلًا ولا تطيبُ صُحبتهُ وبالتالي فهي تمييزٌ لهُ.

وفي الختام نقول جزا اللهُ ابنَ مالِكٍ وأمثالهُ كلَّ خيرٍ لِجَمعِهِ ما تفرَّقَ وتحقيقِهِ ما لم يتحققْ. وسَدَّدَنا اللهُ على خُطاه.

***

الهوامش

*** تُعدّ أطروحة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها - المعهد العالي للدكتوراه - الجامعة اللبنانية**

[1] ابنُ جنّي أبو الفتح عثمان (322 هـ - 392هـ) عالمٌ نحويٌّ كبيرٌ، وضعَ أصولاً في الاشتقاقِ ومناسبةِ الألفاظِ للمعاني. له أكثر من 50 كتابًا، أشهرُها كتابُ "الخصائص" (بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة ج2 ص205)|| ابن جني، الخصائص، عددُ الأجزاء 3، تحقيق محمّد علي النّجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، لا ت، ط 2، ج1ص 33

[2] ابن خلدون، المقدمة، ص 1056

[3] Carroll, The study of language p:10

[4] الدكتورة مها خير بك ناصر: محاضرة في "ابن خلدون والحداثة اللغوية" الجامعة اللبنانية، 2011- 2012.

[5] حسان تمام، اللّغة بين الوصفيّة والمعياريّة، عدد الأجزاء 1، عالم الكتب، القاهرة، 2001م، ط4، 18، 19

[6] المصدر نفسه، ص 23

[7] الدكتورة مها خير بك ناصر من محاضرة في تعريف اللغة الجامعة اللبنانية، 2011 - 2012م، ص 4.

[8] المصدر نفسه، ص 6

[9] ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي، ولد سنة 630 هـ، وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ولي القضاء في طرابلس. وعاد إلى مصر فتوفى فيها سنة 711هـ. أشهر كتبه "لسان العرب". ومن كتبه "مختار الأغاني"، (الأعلام، ج7 ص101).|| لسان العرب، عدد الأجزاء 15، دار صادر، 1997م، ط3، لسان العرب، ج6، ص158، باب (ق ي س) .

[10] الرّماني أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (المتوفى 384 هـ) النّحوي المتكلّم صاحب التصانيف، كان من أهل المعرفة، متقنًا في علوم كثيرة، من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة، (الأنساب للسمعاني ص258 ب)|| رسالة الحدود، عدد الأجزاء1، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن، لا ت، لا ط رسالة الحدود، ص 66 - 85.

[11] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى 911هـ)، إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو 600 مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة. نشأ في القاهرة (معجم الشعراء، ج1، ص1080)|| الاقتراح في علم أصول النحو، عدد الأجزاء 1، قدم وضبطه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، مكتبة الفيصلية، 1988 م، ط1، ص 71.

[12] أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة، عدد الأجزاء 1، مكتبة الأنجلو- مصرية، القاهرة، 2010م، ط8، ص 9.

[13] الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله (المتوفى 198هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة، أخذ عن القراء، وعن الخليل، له مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن. (بغية الوعاة: ج 2، ص 16)

التخريج البيت للكسائي الحموي، ذكره ياقوت الجموي (574 - 626 هـ) في معجم الأدباء، عدد الأجزاء7، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ - 1993م، ط1، ج4، ص99.

[14] أبو العرفان محمد بن علي الصبان (المتوفى 1206 هـ) عالم بالعربية والأدب. مصري. مولده ووفاته بالقاهرة. له الكافية الشافية في علمي العروض والقافية وحاشية على شرح الأشموني على الألفية في النحو وغيرها (الأعلام للزركلي 297/6)

التخريج: هذه الأبيات للعلامة الصبان وقد ذكرها الرائقي حمد بن مُحَمَّد الصعيدي الْمَالِكِي في فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ص169، والشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الهرري الشافعي في تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن 11/1 وفي مؤلفه الكوكب الوهّاج والرّوض البَهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج 39/1. أبو بكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وذيوله 17/ 131.

[15] سورة (9) التوبة، آية 3.

[16] الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن عبيد الله المتوفى سنة 577هـ، من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. له "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" و"الإغراب في جدل الأعراب" و"أسرار العربية" و"لمع الأدلة"، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" في نحو الكوفيين والبصريين (الأعلام، ج3 ص327).|| نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عدد الأجزاء 1، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار النهضة، مصر 1967م، ص6

[17] الولوي محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي، إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر، عدد الأجزاء: 2، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة . المملكة العربية السعودية، 1993م، ط1، ج2، ص67

[18] السيوطي، الاقتراح، ص161.

[19] انظر ترجمة ابن مالك في طبقات الشافعية للسبكي 28/5 وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي 339/5

[20] ابن هشام الأنصاريُّ، عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ بن أحمدَ (المتوفى 761هـ) تَصدَّرَ للتّدريسِ ونفعَ الطّالبينَ، واشتهرَ صيتُهُ في الأقطارِ وطارَت مصنّفاتُه في غالبِ الدّيارِ مِن مؤلّفاتِهِ: أوضحُ المسالك على ألفيّة ابنِ مالكٍ، قطرُ النّدى وبلُ الصّدى، شذورُ الذّهب (بغية الوعاة للسّيوطي 68/2– 70).||، شرح شذور الذهب، عدد الأجزاء 1، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق . سوريا، لا ت، لا ط، ص224.

[21] خير بك ناصر مها، النحو العربي والمنطق الرياضي، عدد الأجزاء 1، مكتبة السائح، طرابلس – لبنان 2007، ط1، ص324.

[22] ابن مالك، ألفية ابن مالك، عدد الأجزاء 1، دار التعاون، بيروت . لبنان، لات، لا ط، ص 32.

[23] سورة (26) الشعراء، آية 149.

[24] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص254.

[25] خير بك ناصر، مها، النحو العربي والمنطق الرياضي، ص 114.

[26] سورة (19) مريم، آية 4.

[27] الأصل هنا يقصد به "البنية العميقة".

[28] الأشموني نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، فقيه، أصولي، مقرئ، نحوي، متكلم، ناظم. ولد في القاهرة سنة 838هـ من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، ونظم جمع الجوامع في الأصول. وتوفي سنة 900هـ. (حاشية الصبان، ج1، ص2)|| شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، عدد الأجزاء 4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ط1، ج 2، ص195.

***

فهرس المصادر:

- ابن جني، الخصائص، عدد الأجزاء 3، تحقيق محمّد علي النّجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، لا ت، ط 2.
- ابن مالك، ألفية ابن مالك، عدد الأجزاء 1، دار التعاون، بيروت . لبنان، لات، لا ط.
- ابن منظور، لسان العرب، عدد الأجزاء 15، دار صادر، 1997م، ط3.
- ابن هشام، شرح شذور الذهب، عدد الأجزاء 1، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق . سوريا، لا ت، لا ط.
- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، عدد الأجزاء4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ط 1.
- الأنباري نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عدد الأجزاء 1، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار النهضة، مصر 1967، لا ط.
- الرماني رسالة الحدود، عدد الأجزاء 1، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان – الأردن، لا ت، لا ط رسالة الحدود.
- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، عدد الأجزاء 1، قدم وضبطه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، مكتبة الفيصلية، 1988 م، ط1.
- الولوي محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي، إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر، عدد الأجزاء: 2، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة– المملكة العربية السعودية، 1993 م، ط1.

***

فهرس المراجع:

- أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة، عدد الأجزاء 1، مكتبة الأنجلو – مصرية، القاهرة، 2010م، ط 8.
- حسان تمام، اللّغة بين الوصفيّة والمعياريّة، عدد الأجزاء 1، عالم الكتب، القاهرة، 2001م، ط4
- خير بك ناصر مها، النحو العربي والمنطق الرياضي، عدد الأجزاء 1، مكتبة السائح، طرابلس – لبنان 2007، ط1.

***